**المحاضرة 02**

**خصائص بناء مفهوم الأمن**

- **خاصية الديناميكية**: تطبع مفهوم الأمن سمة الديناميكية أو " التغيّر" أو التطور، فهو حقيقة متغير ومتطورة بحسب ظروف الزمان والمكان، فهو مرتبط بتأثير الفواعل في البيئة الداخلية والخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدًا بل هو حركي ديناميكي (عكس الجمود)، وذلك اعتبارا الى تطور الظروف وتغير المصالح، فهو مرتبط باستمرار بأوضاع وتطورات البيئة الداخلية والاقليمية والدولية.

**-** **خاصية النسبيّة:** تطبع مفهوم الأمن أيضا "النسبيّة"، فهو قيمة نسبية وليست مطلقة، ويعود ذلك الى السعي المستمر للدول الى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد من شعورها بعدم الأمن وليس الأمن كما هو مفترض، فهي لا تتوقف عن دعم قدراتها العسكرية عند الوصول الى توازن القوى، بل تعمل دائما على تحقيق التفوق نتيجة انعدام الثقة وشعورها الدائم بالخوف، وهو نفس السلوك الذي تنتهجه معظم الدول الاخرى، مما يدخل هذه العلاقات في دائرة من الصراع والتسابق نحو التسلح، ومنه غياب الأمن في النظام الدولي، وهذا ما يصطلح عليه المعضلة الأمنية "Security Dilemma ".

- **خاصية التكامل (مركّبة)** : الأمن يحمل في مضمونه مجموعة من المعاني الواضحة والغامضة الحقيقية والمضللة في آن واحد، كما يتضمن مفهوما ضيقاً ومفهوما واسعاً في نفس الوقت، فهو يتضمن الاجراءات المتعلقة بتأمين الأفراد واشباع حاجياتهم داخل الدولة، من خلال السياسات المعتمدة لتوفير الحماية للأفراد وضمان حرية واستقلالية القرار السياسي، ووضع التشريعات مع قدرة السلطات خاصة الأمنية في تنفيذ هذه التشريعات لتحقيق الوضع الأمني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أقاليمها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهو يعني تحقيق الأمن وحماية الدولة والمجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، وتأمين مصالحها وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع. كما أنه لا يمكن تحقيق الأمن في جانب دون آخر ، فلا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون السياسي ولا يمكن تحقيق الأمن الاجتماعي دون الأمن الاقتصادي والثقافي والبيئي ... ، فجوانبه مترابطة ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن النظر الى احداها دون الأخرى، فاذا فقد الأمن في أي جانب فهذا سينعكس على فقدانه في الجوانب الأخرى، واذا تم بناء الأمن في جانب فانه يعضد بناء الأمن أيضا في الجوانب الأخرى، فالأمن كل مركب ومتكامل ولا يتجزأ بأي حال من الأحوال.

**02/ المنظور الاستراتيجي (التقليدي) لبناء مفهوم الأمن :**

 بناء الأمن وفق هذا المنظور يكون انطلاقا من اعتبار **الدولة الفاعل الأساسي** في النظام الدولي، وغياب سلطات فوقها لها قدرة على ردعها وتحجيم سلوكياتها التي تمس بسيادة غيرها، ثم إن الأمن ضرورة ملحة بالنسبة الى كل هذه الدول، وهي تسعى الى تحقيق أمنها وسيادتها ضد كل القوى العسكرية المعتدية، كما أن تحقيق هذا الأمن غير ممكن دون امتلاك **القوّة العسكرية** التي يجب أن تكون أكبر من القوة العسكرية للدولة المعتدية.

 وهذا المفهوم مرتبط بتطور الدراسات الاستراتيجية، فالمفهوم التقليدي لاستراتيجية الدول الأمنية في الفترة من قبل الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، انحصر في مفهوم ضيق وهو استخدام القوات المسلحة من طرف الدول، بغية منع أو ردّ التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أخرى أو تحالف دولي، وهذا ما جعل مفكري المدرسة الواقعية يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيس يحقق أمن الدولة، وهو أيضا العامل الأساسي في تشكيل القوة، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخ بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور ، ولتر ليبمان Walter Lippmann ، أرنولد وولفرز Arnold Walfers ، ري كلاين Ray Cline، هانس مورغنثاو Hans Morgenthau، جون سبانير John Spanier ، كينيث ولتز Kenneth Waltz وغيرهم.

**03/ المنظور التنموي (الحديث) لبناء مفهوم الأمن** :

 حسب أنصار هذا التيار فانه يستحيل فصل مفهوم الأمن عن **التنمية**، وأن تحقيق الأمن من خلال القوّة العسكرية غير كافي، فروبرت مكنمارا Robert McNamara يرى أن الأمن القومي لن يتحقق دون **التنمية القومية الشاملة**، وفي يقول علي الدين هلال في هذا الاطار: "الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية، ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما اذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن".

 فمفهوم الأمن حسب هذا الاتجاه أكثر اتساعاً وشمولاً وتماسكاً أو ترابطا ، وله أطر داخلية وخارجية متعددة ومتكاملة ومترابطة، فالأمن على المستوى الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات الداخلية الناتجة عن العوامل العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وكلما كانت الدولة أكثر تماسكا وقدرة على منع مثل هذه التهديدات كانت في مأمن من مختلف التهديدات الخارجية، فأساس الأمن الخارجي للدولة هو درجة تماسك وقوة بنائها المجتمعي الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعكس ايضا. فالشعوب التي تعيش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر أمناً بكثير ممن يعيشون في الدول المتخلفة حيث النزاعات وشح الموارد أكثر انتشاراً. وبالتالي فان الأمن من هذا المنظور يركز على أمن الأفراد والمجتمعات (الشعوب) وليس الدولة فقط، فأمن الدولة هو نتاج لأمن مواطنيها، فمحوره هو الأمن الانساني (حقوق الانسان في حياة كريمة) والأمن المجتمعي (استقرار وتماسك المجتمع وحفاظه على هويته)، وأهم من ساهموا في ترسيخ الأمن التنموي الشامل (المجتمعي –الهوياتي، والانساني) وفق هذا المنظور : باري بوزان Barry Buzan ، أولي ويفر Ole Waever ، تيودور أدورنو Theodor Adorno ، روبرت كوكس Robert Cox ، ماكس هوركهايمر Max Horkheimer وغيرهم.